تحليل السياسات العامة في الجزائر

البرنامج:

- ماهية تحليل السياسة العامة.
- مفهوم السياسة العامة .
- بيئة السياسة العامة.
- صانعوا السياسة العامة.
- نظريات صنع القرارات .
- الاطار العام لرسم وتكوين السياسة العامة في الجزائر .
- صنع السياسة العامة في الجزائر.
- تنفيذ السياسة العامة في الجزائر.
- تقييم اثار ونتائج السياسة العامة في الجزائر .
- **حالات تطبيقية في الجزائر:** التعليم-الصحة -الاسكان -العمالة .
- مهنة دراسة السياسة العامة .

مراجع هامة :

- جيمس اندرسون -صنع السياسة العامة .
- خيري عبد القوي -دراسة السياسة العامة.

المحاضرة رقم:01- ماهية تحليل السياسة العامة.

مقدمة:

بعد القطيعة التي احدثتها الثورة السلوكية مع المنهجية التقليدية اعيد تعريف علم السياسة فبعد ان كان علم القوة او الدولة او السلطة اصبح مع السلوكية علم التخصيص السلطوي للقيم مما انعكس على مستوى السياسة العامة.

-**تعرف السياسة العامة:** على انها دراسة لما يفعله النظام السياسي وقد عرفها **هارولد لازويل** من يحصل؟ على ماذا؟ ومتى؟ وكيف ؟ ومنه هي التوزيع السلطوي للقيم وهي كذلك دراسة لوظائف النظام السياسي وقدراته.

-**السياسة:** هي برنامج معد للقيم المستهدفة والممارسات وهي وضع وصياغة وتطبيق التحديات والمطالب والتوقعات فيما يخص مستقبل علاقات الذات مع الغيروقد اكد البعض على عنصر الاكراه فوضعت السياسة بانها الاكراه المخطط عمدا او اقوال تحدد غرض ووسائل وموضوع اشياء ممارسة الاكراه داخل سياق علاقة القوة في المنظمات واشار البعض الى مخرج لاي صانع قرار واشار البعض الى تعلقها بالمدى الطويل والبعض الى جوانب التوجه نحو الهدف ".

يرتبط التحليل ب:-تحديد المفاهيم -تحديد المتغيرات (الثابتة -المتحركة -العشوائية).

-الشرح والتفسير (استخراج العلائق الارتباطية بين المتغيرات).

والسياسة كذلك هي "....تلك التوصيات العامة التي تشكل اطارا للتفكير في المواقف وتوجه القرارات نحو تنفيذ الغايات المنشودة وتكون واضحة محددة ومفهومة تتسم بالثبات النسبي واقعية ومنطقية والا تكون متعارضة مع الاهداف".

السياسات: "هي مجموعة القواعد والمبادىء التي يلتزم بها المخططون والمنفذون في كل مراحل العمل فهي تعبير عن الاتجاهات الرسمية في التنظيم نحو انماط السلوك المسموح به وتعبر ايضا عن الوسائل التي يمكن اتباعها لتحقيق الاهداف" .

المحاضرة رقم:02- مفهوم السياسة العامة.

وفي اطار تحديد مفهوم السياسة العامة هناك اتجاهات هامة منها:

1-مفهوم السياسة العامة من منظور ممارسة القوة (السلطة):

ترتبط القوة بالقدرة على التأثير وتغيير مسار الاحداث نحو اتجاه معين ولها عدة مصادر منها: الاكراه –المال–الخبرة –المنصب –الشخصية.....الخ لذلك تعرف السياسة العامة "بانها عملية نظامية تحظى بميزات ديناميكية متحركة للمبادلة والمساومة وللتعبير عمن يحوز؟ على ماذا؟ومتى؟ وكيف؟ عن ماذا اريد ؟ ومن يملكه ؟ وكيف يمكن ان احصل عليه؟".

2-مفهوم السياسة العامة من منظور أداء النظام:

يعريفها **دافيد ايستن:** هي توزيع القيم في المجتمع بطريقة سلطوية امرة من خلال القرارات والانشطة الالزامية الموزعة لتلك القيم في اطار عملية تفاعلية بين المدخلات والمخرجات والتغذية العكسية". أما **قابر**يال **الموند** فيرى انها" محصلة عملية منتظمة عن تفاعل المدخلات (مطالب –دعائم مع المخرجات (قرارات وسياسات) للتعبير عن اداء النظام السياسي في قدرته الاستخراجية والتنظيمية والتوزيعية والرمزية....الخ كما يراها ايضا من زاوية اجرائية بانها"تعبيرات عن النوايا التي يتم سنها او اقرارها من قبل السلطة التنفيذية والتشريعية التي تقوم ايضا بتخصيص الموارد وتحديد الجهات المسؤولة عن تطبيق انجاز هذه الاهداف".

3-مفهوم السياسة العامة من المنظور المؤسسي (الحكومة):

يرتبط مفهوم السياسة العامة بالحكومة كسلطة تمارس السيادة في الدولة لاجل حفظ النظام وتنظيم الامور داخليا وخارجيا فضلا عن كونها بنية تنظيمية تشمل: اجهزة ومؤسساتتقوم

بوضع القواعد القانونية وتنفيذها الى جانب كونها تمثل مركزعملية اتخاذ القرار ورسم السياسات العامة .

عموما تحليل السياسات العامة هي عملية منهاجية للوصول الى انجع الحلول المتاحة للمشكلات والقضايا التي تواجه المجتمعات والحكومات والدول .تقوم على تفضيل الخيارات واقرار القرارات والتعبير عن التجارب والممارسات.

المحاضرة رقم:03- بيئة السياسة العامة.

1-مكونات السياسة العامة:

تتكون السياسة العامة ممايلي:

1-المطالب والاحتياجات :

وهي الاجتماعات التي تطالب الجهات العامة او الخاصة الحصول عليها او انجازها من قبل الموظفين الرسميين في الدولة بخصوص قضية او مشكلة معينة وهي احتياجات اجتماعية وسياسية واقتصادية قد تكون كرغبات من طرف المجتمع او من طرف الحكومة وهنا تلعب قوى المجتمع المدني والاحزاب السياسية والنقابات وجماعات الضغط .....التي تقوم وتعبئة هذه المطالب وتقدم الحكومة.

2-القرارات:

وتكون بمثابة توجيهات لإجراءات السياسة العامة اي ما يصدره المخولون قانونا ورسميا من الاوامر تعبيرا عن ارادة الحكومة المستجيبة للمطالب المقدمة كرد فعل ايجابي وسلبي لها وتشمل القرارات والاطر التشريعية المتخذة صيغة القوانين واللوائح الادارية والقواعد التنظيمية الموجهة لأعمال الادارة للقيام بالعمليات الاجرائية لتنفيذ السياسة العامة.

3-مصادر السياسة العامة ومحتوياتها:

وتشمل الخطابات والاعلانات الرسمية او التصريحات الحكومية العامة الموجهة للمجتمع والراي العام وللمعنيين وتعبر عن اتجاهات الحكومة ومواقفها ازاء المشاكل المطروحة.

4-مخرجات السياسة العامة ونتائجها:

وهي المؤشرات الملموسة الناتجة عن السياسات العامة وتمثل الاشياء المنجزة نتيجة القرارات وهي ماتنجزه الحكومة مقارنة بما تدعي القيام بانجازه مستقبلا والتحقق منه ميدانيا او عمليا وهي الافعال والقرارات ايضا المزمع تنفيذها والتي يمكن قياسها وتقويمها .

2- **بيئة السياسة العامة:** تتأثر السياسة العامة بالبيئة لمختلف انواعها:

-**البيئة الطبيعية:** ترتبط ب المساحة -التضاريس -المناخ -الموقع الاستراتيجي -الموارد الاقتصادية وهنا تكون السياسة العامة: سياسات بحرية -اقتصادية وتجارية -ثقافية حسب امكانيات البيئة المتوفرة وهنا ما يعرف بالاقتصاد البيئي.

-**البيئة الثقافية:** من حيث: الاتجاهات -القيم -المعلومات -المهارات السياسية كما تعبر عن الثقافة السياسية لصانعي السياسة العامة وكذلك مراعاة عامل الثقافة في المجتمع : منغلقة -منفتحة -طبيعة القيم السائدة في المجتمع -البناء الطبقي والاجتماعي -القيم الديمقراطية -الدين -العادات والقيم.

-**البيئة الاقتصادية:** وتبرز من خلال: مدى تاثير الموارد الاقتصادية على صنع السياسة العامة -التكنولوجيا -اليد العاملة البشرية -اسس النظام الاقتصادي السائد-عامل السوق – المنافسة.

-**البيئة الاجتماعية: تبرز من خلال:** العادات -التقاليد -النظم الاجتماعية والقيم السائدة في المجتمع-الصراعات العرقية والاثنيات -التصويت والمشاركة في الانتخابات -السلوك السياسي -التجمعات والنقابات .

-**البيئة الدولية:** تبرز من خلال: الشركات المتعددة الجنسيات- النظام الدولي -منظمة التجارة الدولية -اسعار النفط-الاقتصاد- العلاقات الاقتصادية الدولية.

المحاضرة رقم:04- مراحل صنع السياسة العامة.

اولا-مستويات السياسة العامة:

للسياسة العامة عدة مستويات منها:

1-السياسة العامة الاستخراجية: وترتبط باستخراج موارد النظام السياسي من :رصيد مالي- السلع -الاشخاص -الخدمات .....الخ.

2-السياسة العامة التوزيعية: تتعلق بتوزيع الخدمات -المنافع -والقيم -لفئات من شرائح المجتمع والافراد والجماعات.

3-السياسة العامة لإعادة التوزيع: كمثال على ذلك اعادة النظر في دخل فئة معينة او قطاع معين.

4-السياسات العامة الرمزية: ويكون تأثيرها معنويا حيث تحظى باهتمام واسع لدى الحكومات من خلال: عرض التاريخ السياسي من بطولات وامجاد ومفاخر للامة بغية الرفع من الروح الوطنية مما يؤدي الى الولاء للوطن.

5-السياسات العامة التنظيمية: تسمى بالضابطة وتتعلق بالقيود او فرض محددات على سلوك الافراد والجماعات.

ثانيا-مراحل السياسة العامة: للسياسة العامة خطوات مترابطة ومتعاقبة في العمل والتصرف **تبرز من خلال ست مراحل هي:**

1-صياغة المشكلة.

2-تجميع البيانات والمعلومات.

3-صياغة السياسة العامة.

4- اقرار السياسة العامة

5- تنفيذ السياسة العامة

6- تقويم السياسة العامة

-المرحلة الاولى: صياغة المشكلة:

ان استمرار اي نظام سياسي يبقى رهن الاستجابة للمشاكل المتعلقة بالبيئة الداخلية وكذا البيئة الخارجية من تغيرات وتحديات مختلفة وفي هذه المرحلة **يتم اتباع الخطوات التالية:**

1-تحديد المشكلات العامة (اجتماعية -اقتصادية -سياسية -.....الخ).

2-تحليل ابعادها واثارها كمحفز للتحرك الحكومي .

3-تحديد المهام والمسائل المرتبطة بها.

4-تحديد الحاجات والقيم للتعرف على المشكلة- عن طريق: -استخدام مايلي:

(الدراسات التجريبية -تحديد متطلبات مكافحتها او التخفيف منها-الاعتماد على خبراء ومسؤولين وموظفين ومؤسسات لتحليلها وجمع المعلومات).

5-تصنيف المشكلة: هناك مشكلة خاصة -عامة -ثابتة ام متكررة -استثنائية -هل تتطلب وجود برنامج -هل ترتب ضمن الاولويات.

6-التعرف على المشكلة (تفسيرات -تحليلات -اتخاذ قرارات).

7-تحديد حلول وبدائل: من خلال تحديد اهداف وابعاد وراء اتخاذ القرار ثم اتخاذ القرار المناسب فتشخيص المشكلة نصف حلها.

-المرحلة الثانية: تجميع البيانات والمعلومات حول مشكلات السياسة العامة:

(الاجندة السياسية او جدول الاعمال).

تساعد الاجندة على: -كشف هوية المشكلات ومواطن الخلل -الكشف عن الخيارات والتصورات لصناع القرار-تحديد البدائل -تجميع المعلومات حول المشكلة من مختلف الجوانب - وتحديد العلائق الارتباطية والسببية بين المتغيرات والتاثيرات وفي هذا المجال **يمكن تبيان طرق جمع المعلومات كمايلي:**

-الطرق التقليدية: من خلال: الاحداث -المقارنات -الحلول والنماذج السابقة -الملاحظة المباشرة.

-اعتماد بحوث العمليات وتطبيق الوسائل العلمية في حل المشكلات المعقدة .

-النماذج الرياضية الاحصائية والبحثية والتكنولوجيا.

في هذه المرحلة تقوم الحكومة بجمع اهم المطالب والقضايا في جدول يسمى ب "جدول اعمال السياسة العامة" او ما يعرف ب"اجندة السياسة الحكومة" التي تتطلب عملية مناقشة فعلية لصنع قرارات رسمية **وهناك جدول اعمال نوعان:**

1-جدول نظامي: يخص المسائل التي تتبناها السلطة وتستدعي تدخل السلطات الثلاث.

2-جدول حكومي: وهو جدول للنقاش يكتفي بالمستوى الحكومي لمعالجتها ومناقشتها.

كما ان حالات الاستجابة للقضايا السياسية يتم بناءا على مايلي:

1-متطلبات الدستور.

2-الاعتبارات السياسية مما يؤدي الى اسبقية بعض القضايا على اخرى.

3 -عامل الوقت.

3-المرحلة الثالثة: صياغة السياسة العامة:

يتم بلورة الافكار والسياسات بناءا على تفاعل عدة عوامل منها: اجتماعية -سياسية - اقتصادية -ثقافية....الخ وهنا يتم ادارة هذه المشاكل مثلا في الدول الغربية كالولايات المتحدة الامريكية **من خلال:**

-اعتماد الية الخطأ والصواب.

-اعتماد الية الخبرة والكفاءة .

- دور البيئة والقوى المؤثرة داخلها.

وخلال هذه المرحلة يتم التعرف على مايلي:

1-المساومة:هي التفاوض بين طرفين او اكثر والوصول الى اتفاق يخدم مصلحة كلا الطرفين.

2-التنافس: وهنا الهدف نفسه للكل الاطراف وربح طرف ينفي الطرف الثاني والحل المساومة للحفاظ على البقاء.

3-الصراع: التفاعل بين والفوز لطرف واحد والثاني خاسر.

4-التعاون والاقناع: استمالة احد الاطراف للحصول على التأييد لموافقة في قضية ما.

5- الفرض او الامر: يكون من الرؤساء والمرؤوسين وتوجيههم وحثهم على الموافقة وبرامجهم.

المحاضرة رقم05:- مراحل صنع السياسة العامة (تابع)

-المرحلة الرابعة: اقرار السياسة العامة:

وهنا يتم اصدار قرار او تشريع او قانون يشمل: مقترحات قوانين-تعديلها او رفضها-او قبول بديل اخر وهنا يتم تفضيل البدائل واختيار القرار المناسب فالسياسة العامة تبدا في شكل مشاريع قوانين للسلطة والتي تقدم للامانة العامة لمجلس الامة او مجلس النواب حسب الاختصاص ثم الى لجنة قانونية التي تعد تقريرا حول المشروع ثم يعرض على المجلس للتصويت وفي حالة القبول يرفع لرئيس الدولة للمصادقة عليه ثم ينشر في الجريدة الرسمية ليصبح ساري المفعول بعد 30يوما اما في حالة الرفض فانه يوجه الى المجلس الوطني او مجلس الامة 'قضايا هامة فقط) للمراجعة وفي حالة الموافقة عليه مرة ثانية يصبح القرار نافذ المفعول.

-المرحلة الخامسة: مرحلة تنفيذ السياسة العامة:

يوجه المشروع الى السلطة التنفيذية التي لها سلطات تقديرية واسعة للتنفيذ حسب :الخبرة – التجربة –الثقة –اصدار اللوائح والتعليمات اللازمة لذلك.

لابد من التركيز اثناء عملية التنفيذ على العناصر التالية: الاموال –الموارد اللازمة للتنفيذ–امكانية التنفيذ عبر رصد الكفاءات –تحديد الاهداف بدقة للمسؤولين–اعطاء الشرعية

(التأييد) لهذه السياسة كما تدعم هذه المرحلة السلطة التشريعية السلطة التنفيذية بمختلف القرارات ذات الجانب التنفيذي.

-المرحلة السادسة: مرحلة تقويم السياسة العامة:

عملية تستهدف تقييم النشاطات الحكومية تقدم معلومات متكاملة عن: الاثار-الابعاد القريبة والبعيدة المدى للبرامج الحكومية.

ترتبط هذه المرحلة ب:

- قياس اثار السياسة العامة لمعرفة نتائجها من خلال تحليل مختلف مراحل السياسة العامة من خلال -تحليل مختلف مراحل السياسة العامة-مدى ملائمتها-طريقة صياغتها -مدى فعاليتها-مدى قبولها لدى جميع الاطراف المعنية.

كما يكون التقويم اما تقويم سابق -او تقويم ملازم للتنفيذ -تقويم لاحق-تقويم الكفاءة -تقويم النتائج-التقويم الاستراتيجي-تقويم الفعالية.

المحاضرة رقم06:- فواعل صنع السياسة العامة (1)

- **الفواعل الرسمية:** السلطات الثلاث بالإضافة الى الجهاز البيروقراطي.

-الفواعل غير الرسمية: وتبرز من خلال: الاحزاب السياسية -جماعات المصالح-والراي العام -ووسائل الاعلام-المجتمع المدني -القطاع الخاص -القطاع العام وتفرعاته.

-أولا -دورالفواعل الرسمية: وتتمثل في:

1-السلطة التشريعية: ويبرز دورها من خلال: تشريع القوانين-صنع السياسات-تنظيم الحياة الاجتماعية والاقتصادية لتحقيق الارادة الشعبية.

2-السلطة التنفيذية: ويبرز دورها من خلال:

-تقديم مشاريع القوانين للبرلمان.

-تنوب عن البرلمان في التشريع عن طريق الاوامر والمراسيم.

-تعيين القضاة.

3-الجهاز البيروقراطي: ويبرز دوره من خلال:

-يعبر عنها ب"ذاكرة الحكومة".

-والجهاز البيروقراطي الاداري يمتلك المعلومات الكافية عن السياسة وعن الجانب الميداني التنفيذي كما يمكن له القيام بالدور:-التشريعي-الدور الرقابي-وفي اوربا له سلطات تشريعية واسعة "سلطات تقديرية"بل يمكن اعاقة صنع بعض القوانين في اوربا.

4-السلطة القضائية: ويبرز دورها من خلال:

-ممارسة الرقابة القضائية وتفسير القوانين.

المحاضرة رقم07:- فواعل صنع السياسة العامة (2تابع)

-ثانيا -دور الفواعل غير الرسمية: يبرز دورها من خلال:

1-دورالمجتمع المدني: ويبرز دوره من خلال:

-توجيه السياسة العامة.

-تقديم المشورة والخبرة.

-بناء تكتلات وتحالفات تؤثر على السلطة .

-مراقبة الحكومة.

2-دور الاحزاب السياسية: ويبرز دورها من خلال:

-**بحكم الاتصال السياسي:** تعبر عن اهتمامات المواطنين ومطالبهم ونقلها الى الحكومة.

-اعطاء فكرة على البيئة الاجتماعية للسلطة.

-المساهمة في ترتيب الاولويات .

-تصفية المصالح والمطالب.

3-دورجماعات المصالح (اللوبي): ويبرز دورها من خلال:

-دور المساومة حول المصالح.

-معارضة او تدعيم قرار معين.

4-دور وسائل الاعلام: ويبرز دورها من خلال:

-ايصال مطالب المواطنين الى الشعب .

-طرح المشكلة او القضية وطرح الحلول والبرامج.

-5-دور القطاع الخاص: ويبرز دوره من خلال:

-التوجيه والتاثيرعلى عملية صنع السياسة العامة.

-تكامله من خلال تنسيقه مع الحكومة في صنع القرار وتنفيذه.

6-دور الراي العام : ويبرز دوره من خلال:

-يؤثر بطريقة مباشرة وغير مباشرة في طرح المطالب والمشاركة في صناعة القرار السياسي.

المحاضرة رقم08:- النظريات المفسرة لعملية صنع السياسة العامة (1)

-النظريات المفسرة لعملية اتخاذ القرار:

هناك نظريات كمية واخرى نوعية لتفسير عملية صنع القرار منها:

-اولا -النظريات النوعية: ومن اهمها : نظرية النظم -نظرية الجماعة -الاتصال-المدخل القانوني -المدخل الاحصائي.

- ثانيا- النظريات الكمية: تعتمد هذه **النظريات لترشيد عملية صنع** القرارهي كمايلي:

1-نظرية النظم: تعتمد هذه النظرية على المراحل التالية:

أ-ادراك المشكلة -تحديد الاسباب -جمع لبيانات وتحليلها-اقتراح الحلول -اختيار البدائل.

كما ان هذه العناصر تشكل نظاما فرعيا من انظمة المنظمة الادارية واي خلل فيه يؤدي الى خلل في النظام ككل.

كما تقوم هذه النظرية على فكرة وجود الكفاءة وهي انواع منها:

-الكفاءة المكتسبة والوراثية -**كفاءة التفكير بمنطق النظم** :اي النظر الى القضية من المنظور الكلي- والعلاقة بين الاجزاء في النظام -وتقدير اثار البديل المختار واسباب الدفع نحو عدم الاستقرار واختلال التوازن وكيفية التكيف مع متطلبات الواقع.

2-اقتراب الجماعة: يقوم على: فكرة الجماعة- والعمل بواسطة اللجان او المجالس المنتخبة او مجلس الادارة- والتصويت واعتماده في عملية صنع القرار. .

3-مدخل الاتصال: يركز على دور الاتصال في التأثيرعلى سلوك الموظفين داخل التنظيم حيث يقوي الروح المعنوية والشعور بالانتماءالى الجماعة والاندماج فيها وعامل التوجيه وشرح برامج العمل والصعوبات التي تعترضهم.

للاتصال دور في نقل المعلومات بالشكل الذي يحقق اهداف السياسة العامة والاستجابة الى مطالب المواطنين.

يعتبر مدخل للاتصال مدخلا قويا للقيادات السياسية والادارية ونظاما حيويا لاتخاذ القرار حيث يساعد نظام الاتصال على نقل المعلومات من البيئة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المحلية منها كمنطلق لعملية صنع القرار على مستوى المنظمة الادارية.

4-المدخل القانوني:

يعتبر المدخل لقانوني ضروري كوسيلة لاجراء توصيف الاعمال وتحديد الحقوق والواجبات وبيان الاساليب والاجراءات وبيان الشروط والكيفيات لاتخاذ القرار.

5-المدخل الاحصائي:

يعتمد على المعلومات الميدانية وجمع الارقام والجداول واعتماد الطرق الاحصائية واتخاذ قرار رشيد على مستوى الادارة العامة **حيث تساعد على:** صياغة البدائل المحتملة – وعملية المفاضلة بينها.

المحاضرة رقم09:- النظريات المفسرة لعملية صنع السياسة العامة (2)

-**النظريات الكمية:** هناك ثلاث اصناف من النظريات الكمية هي:

-**الصنف الاول: ويشمل** : نظرية بحوث العمليات -نظرية الاحتمالات -نظرية المباريات- نظرية شجرة القرار -النظرية الاحصائية.

-**الصنف الثاني: ويشمل:** النظرية الاقتصادية -النظرية الرياضية -النظرية السلوكية.

-**الصنف الثالث: ويشمل:** النموذج الواقعي-النموذج الاستراتيجي -النموذج المختلط.

يعتبر **الصنف الاول** هو الاهم لذا سيتم التركيز عليه كمايلي: .

1-نظرية بحوث العمليات:

تعالج هذه النظرية: المشكلات الادارية المعقدة بالطرق والنماذج الرياضية وهي اطار نظري ومدخل اداري يستعمل اكثر من نظرية للتعامل مع المشكلة واذا اعتمد الرئيس الاداري على نظرية واحدة كالاحتمالات مثلا فلا نكون بصدد نظرية بحوث العمليات **وتشمل تقنيات بحوث العمليات** : البرمجة الخطية -تحليل سلوك المنتج-سلوك المستهلك-تقدير انتاجية العامل وهو وسيلة للتخطيط الاستراتيجي.

تكمن اهمية تطبيق نظرية بحوث العمليات في الادارة العامة كما يلي:

1-لها نظرة شاملة وكلية للموقف.

2-اعتمادها على مختلف التخصصات التي لهاعلاقة بالموقف موضوع القرار.

3-اعتماده على نظريات فرعية.

4-استخدام الاحصاء -الرياضيات -والاحتمالات في بناء نموذج لعملية صنع القرار.

2-نظرية الاحتمالات:

تعتمد على المعطيات -والمعلومات و-الظروف المحيطة بالموقف **-لتجيب على الاسئلة التالية:**

-هل المعلومات والمعطيات المتوفرة لدينا حقيقة وكاملة ام لا؟

-هل الظروف المحيطة بالقرار مواتية ومناسبة لاتخاذ القرار؟

-ما درجة الموائمة تلك؟

وهنا يعتمد الاداري على ثلاث اوضاع هي:

1-الوضع الاول: وضع التأكد:

وهنا تكون المعلومات والظروف مؤكدة والعوامل العشوائية كمسببات للظاهرة قليلة او منعدمة او متوفرة لدى الرئيس الاداري وهنا يكون القرار يقينيا وهنا احتمال المخاطرة قليل او معدوم وهنا تغيب الصدفة كما ان المتغيرات ثابتة وكذا العلاقة بينها ثابتة وهنا يكون القرار متاكد منه ومنه النتائج المتوقعة والتقديرات دقيقة.

2- الوضع الثاني: وضع عدم التأكد:

وهنا تقل المعلومات والحقائق ووجود متغيرات عشوائية لا يمكن التحكم فيها كما ان النتائج المحتملة للقرار غير مؤكدة وفي هذه الحالة يتطلب من صانع القرار الحذر واختيار الاحتمال الاكثر واقعية والاستعداد للتضحية نظرا لوجود متغيرات عشوائية وهنا لابد من اعتماد اساليب الاستدلال والتحليل المنطقي والرياضي لاختيار البديل المفضل.

عموما نظرية الاحتمالات ترشد صانع القرار الى رشد التسيير وصولا الى مفهوم الحكم الراشد على مستوى المنظمة الادارية.

المحاضرة رقم10:- النظريات المفسرة لعملية صنع السياسة العامة (3)

3-نظرية المباريات:

هي احد الاساليب الرياضية لحل ظروف عدم التاكد وافتراض ان المشكلة لها طرفين او عدة اطراف وكل طرف له مصلحة تنفي الطرف الاخر **وضرورة توقع: -قوة كل طرف .**

-رسم استراتيجيته.

-تحديد معالم قراراته والوقت والمكاسب المحتملة **كما تعتمد هذه النظرية على العناصر التالية:**

-عدد الاطراف.

-نتيجة المباراة(نهايتها).

-عدد خطوات المباراة.

-حجم ونوع المعلومات والحقائق المتوفرة لكل طرف .

-عدد الاستراتيجيات والبدائل المحتملة والمتاحة لكل طرف.

ورغم ذلك يبقى عامل المخاطرة وظروف عدم التأكد قائمة ومميزة للموقف.

-نظرية شجرة القرار:

هي اداة بيانية تصور سلسلة القرارات التي يجب اتخاذها لموقف معين كبدائل مختلفة لموقف مطروح وتستخدم هذه النظرية في المؤسسات الصناعية والانتاجية وفي المشاريع المعقدة وهي تمكن من تقدير وضع المنظمة الادارية في الجانب المالي البشري والافاق المستقبلية وتقدير ما يجب فعله في ضوء البدائل المتاحة.

وتستعمل هذه الافتراضات للتأكد من عدمه ووجود منافسين من عدمهم كما يمكن لصانع القرار التنقل بين القرارات وفروعها للتقليل من المخاطر والانحرافات في اتخاذ القرار.

-النظرية الاحصائية:

يعتبر الاحصاء احد الاساليب الكية المستعملة في تجميع البيانات والحقائق كقاعدة لرسم السياسات والمخططات للمنظمة الادارية **سواء في:** مجال السكن –التطور الاقتصادي – الصادرات –الواردات –....الخ واستنادا الى لغة الارقام فان صناعة القرار تكون اكثر رشدا وعقلانية خاصة اذا كانت الارقام دقيقة ومنه وضع البدائل المحتملة ومن ثم اتخاذ القرار الملائم.